المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظرية الديمغرافية والنزاعات الدولية: مقاربة تحليلية
اسم الكاتب: موسى بن قاصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9963
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظرية الديمغرافية والنزاعات الدولية: مقاربة تحليلية

موسى بن قاصر
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة ٣ ،
قسنطينة ، الجزائر
moussa.benkacir@univ-constantine3.dz

الملخص

يعالج هذا المقال إشكالية علاقة التأثير والتأثر بين العامل الديمغرافي والنزاعات الدولية، ويهدف الى بحث أهميته في قوة الدولة واعتماد مختلف المجتمعات عليه من اجل خوض حروبها حتى وان تغيرت طبيعتها، حيث يؤثر حجم السكان وتركيبة الاعمار وتماسك العنصر السكاني باتجاه الدخول في نزاع ما سواء دولي او داخلي. بالنتيجة نجد ان العامل السكاني له أثر واضح على مسارات النزاع من انتقاله من الحالة الكامنة الى الحالة الظاهرة، وتؤثر النزاعات على العامل السكاني سلبا من حيث اللجوء وتناقص عدد السكان واختلال معدلات الزيادة الطبيعية، وعلى استقرار الدولة بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: النزاع. السكان. الهجرات. العنف. الديمغرافية.

The Demographic Theory and International Conflicts: An Analytical Approach

MOUSSA Benkacir[1]
[1] University of Salah Boubnider Constantine 3
Constantine, Alegria
Email: moussa.benkacir@univ-constantine3.dz

Abstract

This article addresses the problem of the relationship between demographic factors and international conflicts, aiming to explore its importance in the strength of states and the reliance of various societies on it to engage in wars even if their nature changes. The size of the population, age structure, and the cohesion of the population play a role in the decision to enter into a conflict, whether international or internal. As a result, we find that the demographic factor has a clear impact on the trajectories of conflicts, transitioning from a latent to a manifest state. Conflicts, in turn, negatively affect the demographic factor, leading to issues such as displacement, a decrease in population numbers, and disruption in natural population growth rates, consequently affecting the overall stability of the state

Keywords: Conflict. Population. Migration. Violence. Demography.

المقدمة

تُعتبر النظرية الديمغرافية واحدة من اهم النظريات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي قدمت تفسيرا وتحليلا للنزاعات بشقيها بين الدول وداخل الدول، إلى جانب العديد من المداخل النظرية الأخرى*. وتهتم هذه الاخيرة بتحليل التزايد السكاني ومراحله، وبما أن السكان يعتبرون عنصرا بالغ الأهمية في تكوين وقوة الدولة (كمًا وكيفًا) فقد كان الاهتمام بهذا العنصر قائما منذ ان وجدت المجتمعات الإنسانية على اختلاف تطور تنظيمها السياسي والاجتماعي والعسكري، فقد كانت هذه القوة المحرك الأساسي للدولة في الحروب (محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، د.س، ١٤) (الجيش كما)، فالدولة التي تملك عدد كبير من السكان يمكنها أن تخوض الحرب بتكوين جيش ضخم، ولهذا كان القادة في الدول يولون اهتمامًا بالتزايد السكاني لأنه عامل قوة.

لقد بقيت هذه القوة تحتل مكانة هامة في العصر الحديث، باعتبار أن الإنسان هو العقل المدبر في الحروب والنزاعات، رغم ما يوجد من تكنولوجيات حربية برا وبحرا وجوا وأسلحة متطورة وخطيرة في نفس الوقت، كما أصبح هذا الجانب مهما في التحليل لأن السكان أصبحوا عنصر مستهدف في مختلف النزاعات، بطريقة مباشرة آو غير مباشرة. وهدا الأمر حتم أيضا الاهتمام بالعنصر البشري أكثر من ذي قبل، ويمكن ان نستشف هذا من خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحرب الكوريتين وفيتنام وبعد نهاية الحرب الباردة خلال النزاعات الداخلية في منطقة البلقان كحالة كوسوفو لبوسنة والهرسك والشيشان، وفي افريقيا كحالة رواندا ومالي وإقليم دارفور. ولعقود طويلة ما يحصل للفلسطينيين، وفي الوقت الراهن بالإمكان الوقوف على عدة حالات مثل الحرب في سوريا واليمن وليبيا والعدوان الصهيوني على قطاع غزة.

كما انه ورغم التحولات العالمية في مختلف النواحي. السياسية، الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية بدرجة كبيرة. مازالت العوامل الديمغرافية في صدارة الاهتمام، منذ أن قدم (مالتوس) نظريته مرورا بالحرب الباردة وما رافق نهايتها على كل الأصعدة إلى ما يحدث في البلدان العربية بعد الربيع العربي، والحرب في مالي بالإضافة لما يحدث في بورما من تطهير عرقي وقطاع غزة والحرب الدائرة في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع وحرب أوكرانيا.

دون أن ننسى كذلك البلدان المتقدمة وما تعانيه من أزمات بسبب العامل الديمغرافي سواء تخوف البعض منها إزاء مشكل شيخوخة المجتمع، أو المشاكل المرتبطة بالتنوع داخلها وكيفية إدارة التعددية الاثنية التي توجد بها. دنيا، عرقيا، لغويا. والحيلولة دون وقوع نزاعات داخلية او بين الدول مع بعضها

* هناك العديد من المداخل لتحليل النزاعات من بينها، المدخل السيكولوجي، الإيديولوجي، السياسي الدولي، الجيولوجي، السياسي، طبيعة النظام السياسي الداخلي، الاختلافات الناتجة عن تزايد الدول القومية.

البعض، بالإضافة الى ما نلاحظه من طلب الكثير من الحكومات للسكان بمضاعفة الولادات مثل الصين، وكوريا الشمالية واليابان وتركيا وهذا دليل مهم على ما يمكن ان يقدمه الراس مال البشري من تقدم ودعم من الناحية الأمنية والاستراتيجية للدولة.

الإشكالية: في ظل هذه التحولات والمتغيرات سنعالج إشكالية هذا الموضوع والمتمثلة في بحث الأسس والمرتكزات المعرفية والانطولوجية والمنهجية الت اعتمدتها النظرية الديمغرافية في تحليل النزاعات الدولية؟

التساؤلات الفرعية: ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

- كيف اثرت العوامل السكانية في طبيعة وشكل النزاعات؟
- ماهي مختلف الاثار التي تتركها النزاعات العنيفة بمختلف اشكالها على السكان في بيئات النزاعات؟
- كيف يؤثر العامل السكاني على بنية الدولة والمجتمع، تبعا لنتائج النزاعات؟
- ماهي انعكاسات عملية إدارة وحل النزاعات على السكان في ظل تزايد استهدافهم في النزاعات؟
- ماهي انعكاسات النزاعات العنيفة والمسلحة على موجات اللجوء الإنساني والهجرات من مجتمعات النزاع؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة فرضية البحث التالية:

الفرضية: كلما كانت النزاعات الدولية عنيفة وممتدة لفترات زمنية طويلة وباستراتيجية عسكرية امنية، فان تأثيرها على العامل السكاني يكون مباشرا ومدمرا.

أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف، هي:

- معرفة الروابط المباشرة بين العامل السكاني وظاهرة النزاعات الدولية.
- استطلاع الجوانب الأبستمولوجيا والانطولوجية التي تتضمنها هذه النظرية في فهم وتفسير النزاعات الدولية.
- تحقيق المزيد من المعارف المتصلة بالنزاعات والعوامل المؤثرة فيها.
- البحث في علاقات الترابط الموجودة بين مختلف ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية وقضايا العلاقات الدولية.

منهجية البحث:

موضوع هذه الدراسة تطلب منا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث حاولنا أن نعرف ما الذي تعنيه النظرية الديمغرافية وكيف فسرت وشرحت وحللت عبر مجموعة من المفاهيم علاقة التأثير والتأثر بين العامل الديمغرافي والنزاعات الدولية.

تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاثة محاور سعيا منا لمعالجة الإشكالية والاسئلة المطروحة، متمثلة في:

مقدمة

المحور الأول: تحليل النظرية الديمغرافية للنزاعات الدولية.

المحور الثاني: المتغيرات السكانية والنزاعات الدولية.

المحور الثالث: علاقة التأثر بين المتغيرات السكانية والنزاعات الدولية.

وخاتمة

1-تحليل النظرية الديمغرافية للنزاعات الدولية:

تذهب هذه النظرية إلى أن الدول تمرُ في تطورها السكاني بثلاث مراحل متميزة، مرحلة النمو البطيء، ثم مرحلة الانفجار وهي مرحلة انتقالية، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وفي المرحلتين الثانية والثالثة ونتيجة الضغط السكاني تشن الدول حرباً عدوانية ضد دول أخرى للحصول على مجال حيوي كاف، وهذا ما يطلق عليه بديناميكيات العملية الديمغرافية ومنه تعتبر الدولة كائن عضوي، من حيث عمليات النمو والتفاعل والتوسع .

ولا يمكن لأي دراسة سكانية أن تتجاهل آراء مالتوس (Maltouse) حيث يعتبر أول من اهتم بدراسة السكان، ورأى بأن الخطر يكمن في زيادة عدد السكان دون زيادة الموارد الغذائية التي تزداد بمعدلات حسابية (١، ٢، ٣،)، فيما يزداد عدد السكان وفق متتالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢) ومعنى ذلك وقوع صراعات حول الموارد الغذائية وهي تلتقي هنا مع مقترب الاحتياجات الإنسانية في هذا الطرح .وتقوم رؤيته لحل مشكلة تزايد السكان على ضرورة تدخل عوامل خارجية لإحداث توازن بين قدرات الطبيعة وحاجات الإنسان مشيرا إلى دور الحروب والمجاعات والأوبئة في تقليص عدد السكان، باعتبارها "موانع إيجابية "هذا الإطار، اتجهت دول كبرى منذ الحرب العالمية الثانية إلى صوغّ سياسات تهدف إلى الحد من الزيادةّ السكانية من خلال الحد من النسل والتحكم في أسعار الغذاء (عبد اللطيف المتدين ،٢٢٠، ٤٣٠)

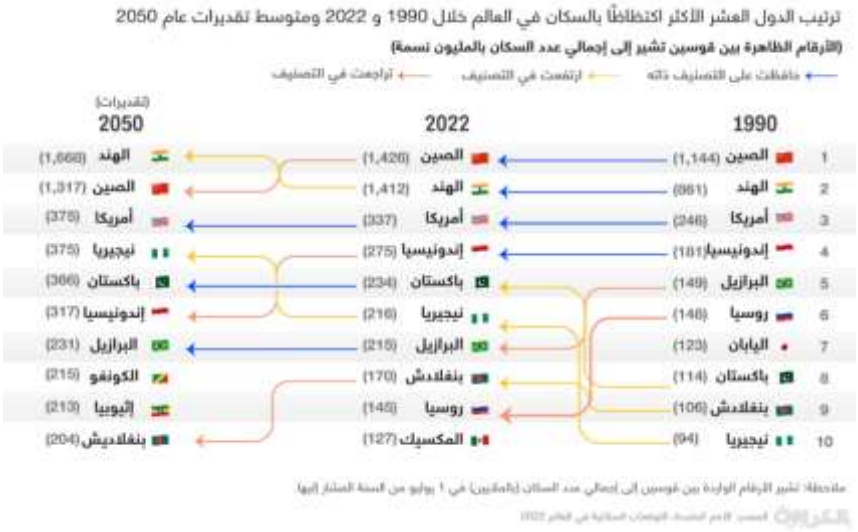
ويرى بول ريبو (Paul Ribot) أن الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وتقرر أن عنف هذه الحروب يتناسب طردياً مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.

يرى أصحاب هذه النظرية أن توزيعا عمرياً معيناً للسكان، وتركيب السكان (جنس واحد، أم هناك تعدد في الأجناس). وأيضا تحرُكات السكان، كلُها تشكل عوامل مغذية للنزاعات وانتهاك للحدود السياسية فيما يخص تحركات السكان. أما الآن فقد أخذت أشكال الانتقال للقوى العاملة عبر الحدود السياسية طابع

الشرعية، ويمكن لهذا الوجود أيضا أن يكون مصدرًا للنزاع بين الدول المرسلة للعمال والدول المستقبِلة لها، بسبب إتباع الدول المستقبِلة للعمال سياسات تميزية ضد مواطني الدول المُرْسِلة للعاملين لديها. سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

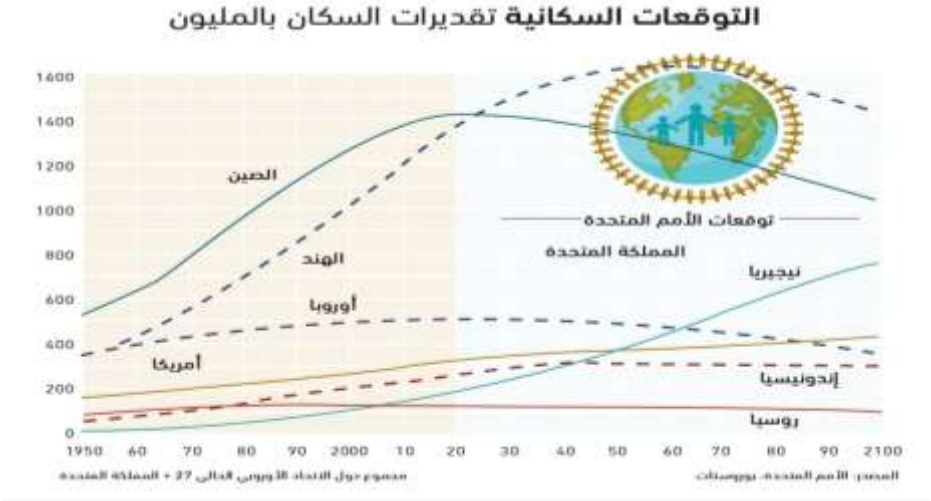
وتظهر من وقت لآخر نزاعات عنيفة لأسباب ديمغرافية تتعلق بهجرة السكان أو تهجِيرهم وتوطينهم قسرًا، وأعمال الإبادة، العنصرية، أو لأسباب عرقية، أو دينية، أو قومية، التي تعتبر ظاهرة متفاعلة في عصرنا هذا رغم كافة الشعارات المتعلقة بحقوق الإنسان وزيادة التفاعل بين الأمم والشعوب، كما أن البلاد المزدحِمة بالسكان تشهد أعمال العنف، وأن المؤثرات والحروب بها كثيرة، وعلى العكس نجد البلاد التي يقل فيها الازدحام بالسكان، النزاعات السياسية فيها أخف، ويسود فيها الأمن نسبياً. لأنه متى كان العدد كبير فإن الدولة في بعض الأحيان تفكر في إيجاد مجال حيوي حتى تتخلص من هذا الفائض، أمام نقص الموارد الداخلية ومنه تقع الكثير من النزاعات بين الدول، وإذا لم تستطع الدولة تحقيق مطالب مختلف الفئات هذا فإن الضغط الديمغرافي المتزايد ونقص الحاجات يؤدي إلى نزاعات داخلية، ولكن في بعض الأحيان نجد أنه هناك دول لديها ضغط سكاني لكنها لا تعاني من مشاكل كبيرة (الصين).

أما على مستوى السياسة الدولية فمن الصعب إيجاد علاقة واضحة بين الزيادة السكانية والتغيرات التي تحدث على هذا المستوى، وحدوث حروب ونزاعات دولية. غير انه يمكننا القول بقي عنصر السكان عنصر جوهري في سياسات الدول ومؤثرا قويا في السياسة الخارجية فقد كان السكان من أهم عناصر قوة الدولة في ألمانيا منذ بضعة عقود حيث كان عدد سكانها قبل الحرب العالمية الثانية يفوق عدد سكان أي دولة أوربية أخرى عدا الاتحاد السوفيتي. ولعل ذلك ما يفسر اهتمام العلماء الألمان خلال القرن العشرين بعلم الجيوبولتيك كمحاولة وتبرير للنزعة التوسعية الألمانية في سبيل مواجهة الضغط السكاني داخلها، أي توجيه الازمة نحو الخارج (محمد محمد أحمد عثمان حسينون، ٢٠٢٠، ٣٩٩). ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال هذه البيانات:



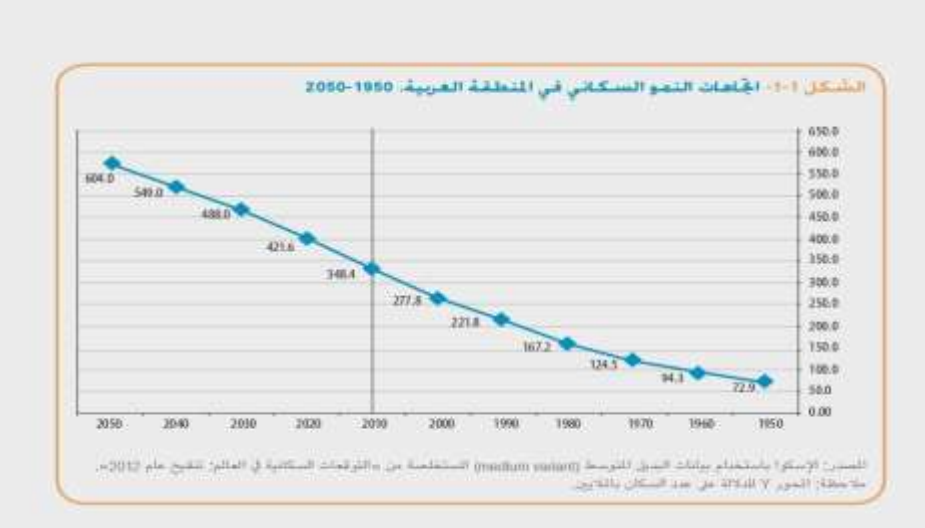
يتضح أن العامل السكاني هو عامل متغير في قوة الدولة، فهو يتسم بعدم الثبات، ويرتبط بالعنصر النوعي أكثر من العدد في كثير من الحالات، مما يجعلنا نستنتج أن الكثرة العددية للسكان ليست دوما تؤدي إلى قوة الدولة، والشعب الصيني والياباني في مرحلة تاريخية خير مثال.

كما انه من شأن الديمغرافيا أن تسهم في تجنيب الصين والولايات المتحدة الأمريكية "فخ ثيوسيديدس Trap Thucydides"الذي صاغه المؤرخ الإغريقي تيوسيديديس للتعبير عن حتمية التصادم عندما تتحدى القوة الصاعدة القوة العظمى المهيمنة ومآل ذلك الحرب لا محالة. ولكن، الكثافة السكانية الآخذة في الانكماش في الصين قد تتسبب قريبا في نفي صفة" القوة الصاعدة "عن الصين، (هاميش ماكري،٤٠،٢٠٢٤). غير انه من المنطقي القول بان هناك ما يعوض هذا النقص في الجانب البشري وهو عامل التكنولوجيا الذي تعد الصين أحد أقطابه الرئيسة في العالم اليوم. مما سيعطي للحرب والصدان طابع أكثر ذكاء وتحكما. ويمكننا في هذا الصدد توضيح حجم الزيادة في عدد السكان واهميتهم في سياسات الدول وقوتها على المستوى العالمي من خلال الرسم



المصدر: هاميش ماكري، تراجع نمو السكان عالم أكثر شيخوخة وأقل عددا، اتجاهات الاحداث، العدد ٣٦، شتاء٢٠٢٤، ص ٣٥.

على مستوى المنطقة العربية يمكننا ان نلحظ مستويات مهمة من التزايد السكاني حيث بلغ عدد سكان المنطقة العربية ٧٢,٩ مليون نسمة في عام ١٩٥٠، أي حوالي ٢,٩ في المئة من مجموع سكان العالم. وبنين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٠، تزايد حجم سكان المنطقة أكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى ٢٢١,٨ مليون نسمة، فارتفعت نسبتهم إلى ٤,٢ في المئة من عدد سكان العالم. وبحلول عام ٢٠١٠، ارتفع عدد سكان المنطقة العربية إلى ٣٤٨,٤ مليون نسمة أي (٥,٠ في المئة من عدد سكان العالم) ، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة العربية إلى 604ملايين نسمة في عام ٢٠٥٠ (آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية،٢٠١٣، ٠٧). ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:



ويعد التركيب اللغوي والديني والعرقي من المظاهر الديمغرافية المهمة في البناء الداخلي للدول ويعكس ذلك مدى التجانس أو التنافر في النسيج السكاني للدولة الواحدة.

فالتركيب اللغوي والديني والعرقي له دور مهم وحساس على مستوى كل دولة، فالدول ذات اللغة الواحدة تقل فيها الاضطرابات والنزاعات، أما الدول التي نجد فيها تعدد لغوي فهي دائما في حالة عدم استقرار نتيجة بحث الأقليات اللغوية عن تغير الوضع السياسي القائم، ونفس الشيء نلاحظه في قضية التركيب الديني فالوحدات التي تتميز بوجود عدة ديانات داخلها فإنها تعيش نوع من عدم الاستقرار نتيجة لصراع الطوائف الدينية ضد بعضها، ويصبح الأمر خطيرا إذا كان بعضها مدعم من طرف الحكومة ومنه يصبح النزاع مزمنا ويستمر لفترة زمنية طويلة، ويؤدي إلى نزاعات بين الدول المجاورة، لأن كل دولة تدافع عن أفراد دياناتها، ونجد الأمثلة على ذلك بين المسلمين والمسحيين في أوروبا وبين المسلمين والبودين في الهند، وبين المسلمين والمسيحيين أيضا في جنوب الفيليبين.

والأخطر من كل هذا هو عدم التجانس القومي لأنه من العوامل الحساسة المؤدية إلى حدوث نزاعات دولية وخاصة الداخلية، فحجم قومية معينة يلعب دور كبيرا، فالقومية التي تملك عدد كبير من السكان فإنها سوف تجند هذا العدد لمواجهة القومية الأخرى خاصة إذا كانت يتولى أفرادها مناصب مهمة وخير دليل على ذلك ما حدث في رواندا وبوروندي (صراع الهوتو ضد التوتسي) وما حدث في يوغسلافيا سابقا، وقد تساعد قوميات أخرى موجودة في دول مجاورة (القومية التي تشبهها عرقيا) مما يؤدي إلى نشوب نزاعات بين الدولتين نفسهما.

2. المتغيرات السكانية والنزاعات الدولية:

تشير الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين المُتغيرات السكانية والنزاع إلى وجود روابط بينهما، ولكن الدراسات الأمبريقية لم تثبت علاقة مباشرة بينهما وإن نجحت في إقامة بعض الروابط الضعيفة التي تشير إلى روابط غير واضحة بين المتغيرات السكانية والنزاع.

ويرجع البعض أسباب الفشل في تحديد العلاقة بين المتغيرات السكانية بالنزاع إلى ثلاثة عوامل هي:

١-إن معظم الدراسات التي تناولت علاقة المتغيرات السكانية بالنزاع، اختزلت هذه العلاقة في مظاهر العنف المفتوح ودورة التفاعلات النزاعية الممتدة عبر فترة من الزمن.

٢-عدم تحديد الأسباب الهيكلية للاتجاهات السكانية.

٣-التركيز على الربط المباشر بين الاتجاهات السكانية والنزاع أي أن هذه الدراسات ركزت على إيجاد علاقات مباشرة متجاهلة فحص ودراسة الآليات التي تتفاعل من خلالها الاتجاهات السكانية وتقرر أنماطًا من النزاع والعنف.

تحدد الأدبيات السكانية المتغيرات السكانية في أربعة متغيرات أساسية هي:

١-حجم السكان population size ويتطرق إلى السكان من حيث العدد.

٢-تغير السكان population change ويدرس زيادة ونقص عدد السكان، والتغير في تركيبة السكان وتوزيعهم على مختلف المناطق.

٣-تركيب السكان population composition: ويشير إلى التركيب العمري والجنسي والتركيب الأولي وكل ما يخص الانقسام العرقي والديني واللغوي.

٤-توزيع السكان population distribution ويشير إلى التوزيع المكاني للسكان ثم الكثافة السكانية وقضية الهجرة وتأثيرها كمظهر من مظاهر توزيع السكان. (فؤاد محمد الصقار، د.س، ٢٨٧)

وسوف نقوم بتحليل هذه المتغيرات كل على حدا مبرزين مدى تأثيرها في حدوث نزاعات دولية وداخلية وإبراز العلاقة بينها.

١,٣ حجم السكان والنزاع:

يقصد بحجم السكان عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد (كمال حماد، ١٩٩٨، ١٦). وليس حجم السكان ثابتًا في الدولة، وذلك لعوامل ترتبط في المقام الأول بالزيادة الطبيعية والهجرة، وتختلف دول العالم في هذا المجال اختلافا جوهريًا ليس فقط في العامل المؤثر في التزايد السكاني سواء كانت الزيادة طبيعية أو بفعل الهجرة، بل في تباين مكونات النمو وهي المواليد والوفيات والهجرة الدولية. (عدنان السيد حسين، ٢٠٠١، ٢٣) ،في هذا الاطار يمكن الإشارة إلى أن تزايد عدد سكان العامل بوتيرة سريعة جعل الباحثين يتوقعون مزيد من النزاعات والأزمات ، حيث ذكر تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة في عامّ ٢٠٠٩ أن عدد سكان العالم بلغ عام ١٩٩٠ نحو ٥ مليارات و٢٩٠ مليون نسمة، وارتفع في عام ٢٠٠٧ إلى ٦ مليارات و٦٧٠ مليون نسمة وذهبت تقديرات وسطية إلى أن عدد سكان العالم سيصل بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٨,٥ مليارات نسمة، وهناك توقعات تشير الى تقديرات عالية أن العدد سيصل إلى ١٠ مليارات نسمة وهو ما يشكل عبئا ثقيًلا على معدل النمو الاقتصادي ومستويات التنمية في الدول الفقيرة التي تعرف .معدلات مرتفعة من نسبة الخصوبة(عبداللطيف المتدين ،٢٢٠، ٤٣١).

تثير علاقة حجم السكان بالنزاع قضيتين أساسيتين هما الحجم المطلق للسكان ومدى وجود علاقة بينه وبين الميل إلى النزاع والعنف، ثم علاقة حجم السكان بالنزاع في إطار متغيرات أخرى.

من أبرز ممثلي هذا الاتجاه **أ. ف. أورجنسكي** (A.F. Organski) **وأل. سبروتس** (The spruts) حيث أكدا على الدور الذي يلعبه حجم السكان في تحديد قوة الدولة، فزيادة عدد السكان تمكن من التغلب على النقص في مكونات الدولة الأخرى، بينما قلة عدد السكان لا تمكن الدولة من تحقيق مكانة بين الدول القوية (محمد نصر مهنا، ١٩٩٩، ٣٧٦). وقد يصبح العدد القليل هو سبب النزاع حيث تفكر الدولة المجاورة في استغلال هذا النقص.

٢,٣ تركيب السكان والنزاع:

التركيب السكاني يعني في الواقع الخصائص الطبيعية المتعلقة بالعمر والنوع والسلالة والخصائص الاجتماعية مثل التركيب المهني، والحالة العلمية، وفيما بعد التركيب اللغوي والديني (حسين عدنان السيد، ١٩٩٦، ٣٣). ويغطي التركيب السكاني كافة الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين، وذلك من حيث العمر والانقسامات الأولية. (فتحي محمد أبو عيانة، ٢٠٠١، ١٧٢)

أولا: **التركيب العمري** (Age Composition):

يقصد به توزيع السكان على الفئات العمرية المختلفة باستخدام المتوسطات، فيكون السكان شبابا عندما ترتفع نسبة فئات كبار السن بين إجمالي السكان. (عماد جاد، ١٩٩٥، ٥٦)

ويعتبر التركيب العمري من أهم العوامل الديمغرافية المحددة لقوة السكان، وتعود أهمية هذا العنصر لعدة اعتبارات هي:

– يبين التركيب العمري نسبة السكان في مرحلة الخصوبة، والذين يتوقف عليهم تحديد نسبة المواليد.

– يوضح نسبة القوى العاملة من السكان التي تقع بين ١٥–٦٥ سنة.

– يوضح حدود القوة البشرية والعسكرية المتاحة للدولة لأغراض المجهود الحربي والخدمات العسكرية. (عماد جاد، ١٩٩٥، ٥٧)

إن النزاعات خاصة الداخلية تنشب عندما تكون الفئات العمرية شابة حيث نجد ارتفاع مستويات الحرمان، وانتشار البطالة، خاصة في الدول المتخلفة يولد إحباط لدى هذه الفئات ومنه تصبح الدولة تعيش حالة لا استقرار.

اذ توضح نظرية التضخم الشبابي أن المجتمعات المتقدمة في السن هي الأقل احتمالا لبدء صراعات دولية في حين ارتبطت الشعوب التي يهيمن عليها الشباب بالحروب الأهلية والإرهاب والثورات، وخاصة في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط. ويفسر هذا بسببين: السبب الأول العوامل بالسمات البيولوجية والجسدية، وخاصةً الهرمونات والقوة البدنية. تشير الأبحاث إلى أن الشباب أكثر عرُضةً للعدوانية بسبب ارتفاع مستويات الهرمونات لديهم وفي هذه السن يكونون أكثر ميلاً للقتال. وقد أظهرت الدراسات باستمرار أن الشباب الذكور هم الجناة الرئيسيون للعنف الإجرامي وكذلك العنف السياسي. السبب الثاني: هو العوامل ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية. ففي العديد من البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة، يعُدّ ضعف البنية التحتية – بما في ذلك نقص المرافق الرياضية والترفيهية – مشكلة شائعة. وكما أكدّ نموذج سولو، تسُهم معدلات الخصوبة المرتفعة في انخفاض رأس المال، مما يؤدي إلى ندرة الموارد والفقر وانخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة. هذه الصعوبات الاقتصادية تجعل الشباب أكثر عرضة للإحباط وتزيد من قابليتهم للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة أو المشاركة في الاضطرابات المدنية. (Elise S. Brezis، 2025 , 5-6)

ثانيا –**التركيب الديني واللغوي والعرقي:**

أ– **الدين** (Religion):

يكُون الاهتمام بعنصر الدين في هذه الدراسات عنصر مهم في تركيب السكان، وذلك من حيث توزيع الأديان داخل الإقليم، وحجم التعدد في المذاهب والمعتقدات (عبد الرزاق جلبي، ١٩٨٥، ٣٤). وللدين دور كبير في قوة الدول، ويعد عنصرا تكوينيا هاما في الأمة، مثل الأمة العربية، وساهم في نشوء العديد من الدول مثل باكستان بعد صراع بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية، ويعد عامل الانقسام الديني من أكثر العوامل استخداما لتعبئة الجماهير.

وتزداد خطورة الانقسام الديني في حالات السعي لتسيِيس الدين، إذ يعقب ذلك اندلاع النزاعات بين الجماعات المختلفة دينيا داخل المجتمع، بل وبين أنصار الدين الواحد، فيما عرف بالصراع بين المطالبين بالدولة الدينية في مقابل المتمسكين بالدولة العلمانية. (فتحي محمد أبو عيانة، ٢٠٠١، ١٧٧)

ويظهر الدين كأحد أسباب المشاكل السياسية هو الصراع بين الكاثوليك في كيبك وباقي سكان كندا ذوي التيار البروتستانتي، وكذلك في ايرلندا الشمالية، وما فعله الصربيون والكروات ضد سكان البوسنة والهرسك من المسلمين. (عماد جاد، ١٩٩٥، ٥٧)

ب- **التركيب اللغوي (Language composition):**

اللغة هي إحدى الخصائص المكتسبة للسكان وهي بذلك تتفق مع الدين، ولكنها تختلف عن النوع والعرق، فهُما من الخصائص غير المكتسبة، أما اللغة فهي مرتبطة بالثقافة والقيم الاجتماعية ولهذا نجد هناك لغات محلية وأخرى عالمية، إلى جانب وجود لهجات في كل مجتمع تقريبا (فتحي محمد أبو عيانة، ٢٠٠١، ١٨٧). فاللغة إحدى المقومات الرئيسية للدولة فمن خلالها يتحقق التماسك الاجتماعي والسياسي والثقافي لأنها أداة تواصل بين أفرادها، وهي الوعاء الفكري للأمة، ووسيلة نقله بين أجيال الأمة، فهي أفضل الوسائل وأظهرها في خلق التجانس السكاني للدولة حيث إنه من الطبيعي أن يكون الاتفاق في اللغة عاملا هامًا من عوامل توحيد الجماعات كما أن اختلافها يؤدي إلى التفرِقة في الغالب. (علي عبد الرزاق جلبي، ١٩٨٥)

فاللغة إحدى الأسباب التي تؤدي إلى نشوب نزاعات وصراعات خاصة من طرف الأقليات اللغوية، بحيث تسعى إلى الظهور ومحاولة ربط تراثها، وفكرها بلغتها، فإذا لقيت معارضة من قبل جماعة معينة أو السلطة الحاكمة، فإن هذه الجماعة لن تقف مكتوفة الأيدي، بل تحاول بكل الوسائل فرض وجودِها من خلال هذا المكون الأساسي لشخصيتها ومنه لا يمكنها التنازل عنها بسهولة، ومنه قد يكون سبب أو محور للنزاع بطلب الانفصال.

ج- **التركيب العرقي:(ethnic composition):**

الجنس اصطلاح علمي يمكن إطلاقه على كل مجموعة من الناس لهم صفاتهم الطبيعية الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى، وينظر إلى الجنس من الناحية العلمية من عدة نواح فيزيولوجية (عماد جاد، ١٩٩٥، ٦٠). ويعد العامل العرقي من بين المكونات التي تؤدي إلى الانقسام داخل الدولة الواحدة، وخاصة في الحالات التي تتعدد فيها العرقيات، وهذه العرقيات هي التي تؤدي إلى وجود نزاعات داخل الدولة ومنه تصبح لديها ميزات تحددها، كمعيار المولد حيث ينظر لأبناء الأقلية على أنهم جماعات أصلية أم وافدة وهو ما يؤثر على النزاع حيث يصعب اقتلاع هذه العناصر من أرضها (السكان الأصليين)، وهناك معيار الحجم حيث توجد جماعات تشمل معظم السكان مثل بانتو

(جنوب إفريقيا)، وقد تكون نسبة ضئيلة مثل الهنود الحمر لكنهم لم يتخلوا عن أرضهم، وكلما كان العدد كبيرا أثر في حسم النزاع (عامل القوة)، وأيضا التركيز الجغرافي فقد تكون أقلية معينة متمركزة في منطقة واحدة (الفرنسيين في سويسرا)، وقد تكون موزعة مثل الأكراد في الشرق الأوسط، وكلما كان الإقليم بعيدا عن المركز كلما أدى إلى الانفصال ومنه نشوب نزاعات (التبيث في الصين)، وتطرح أيضا قضية المستوى الاقتصادي للأقلية فإذا توفرت لها موارد فإنها تستطيع تنفيذ سياسات معينة.

ويلعب عامل والارتباط الخارجي (الامتداد في البلدان المجاورة) دوره في تجانس عرقية معينة. وتؤثر هذه الحركات على الاستقرار المحلي والدولي، إذا كانت ذات طابع انفصالي تعمل على تأسيس كيانات مستقلة عن الدولة الأم – وهو ما ترفضه الدولة كما أسلفنا الذكر لأنه من صميم الوحدة الوطنية وهناك نماذج عديدة لهذه الحركات مثل التاميل في سيريلانكا، حركة الجيش الجمهوري في ايرلندا الشمالية.

ترى بعض الدراسات أن نشوب النزاعات داخل الدولة أو بين الدول على المستوى الإقليمي، لا يكون بسبب العرقية في حد ذاتها، بل هو ناتج عن التلاعب السياسي، والاستقطاب الاجتماعي والقهر والحرمان الذي تعاني منه هذه العرقيات، وغياب سيادة القانون، واستخدام النخبة السياسية، الإيديولوجية العنصرية كوسيلة للوصول إلى السلطة (غياب الديمقراطية). (Jack A. Goldstone, 2002, 10)

ورغم كون هذه الحركات داخلية إلا أنه كثيرا ما تنتج عنها آثار دولية مهمة، حيث تصبح الدولتين أو مجموعة من الدول في نزاع، كما هو الحال في قبرص أين حركت الصراع بين تركيا واليونان. (أحمد علي إسماعيل، ١٩٩٧، ١٦١)

ثالثا – **التحرك السكاني والنزاع:**

يمكننا في البداية أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكن للتحرك السكاني أن يؤدي إلى قيام نزاعات؟ سوف نتناول تأثير هذا العامل من ناحيتين الهجرة الخارجية ثم الهجرة الداخلية، من أجل معرفة مدى التأثير، خاصة تدفقات اللاجئين وتأثيرهم على الاستقرار الدولي، فالهجرة عبر الحدود يتأثر بها بلد الإرسال والاستقبال، وقد أدت هذه الظاهرة إلى خلق العديد من النزاعات الدولية.

فالمهاجرين أو اللاجئين قد يستعملون البلد المضيف كنقطة انطلاق لشن أي عمل عسكري يقومون به ضد الحكومة في الوطن الأم، وتلعب دورا في تغير سياسة البلد المضيف بحيث يصبح عدو للدولة الأم (أرض المهاجرين)، حيث نلاحظ مثلا أنه بعد انتصار التوتسي بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية في عام ١٩٩٤ استخدم الهوتو مخيمات اللاجئين في الزائير كقاعدة لعمليات متفرقة ضد النظام الرواندي الجديد (عماد جاد، ١٩٩٥، ٦١). إذن من هذا المنطلق تعتبر هذه الهجرات أمر ساعد على بروز اضطرابات سياسية وحركات عنف، خاصة إذا لقيت دعما من بعض الدول تهدف إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي طمعا في بعض المصالح.

3. علاقة التأثير بين المتغيرات السكانية والنزاعات الدولية:

3. ١ السكان كعامل لقيام النزاعات:

يمكن للتحولات الديمغرافية أن تؤدي إلى النزاعات بطريقتين رئيسيتين:

الأولى: تسبب مباشرة زيادة التوتر بين الدول في المنطقة.

الثانية: هي أن الدولة تغير في سياستها الداخلية بحيث تصبح عامل تهديد لجيرانها، هذه العوامل تزيد من التوتر بين الدول المجاورة، وبالتالي زيادة أخطار وقوع نزاعات وهذا نتيجة لثلاث عوامل هي:

١- وجود فارق في معدلات النمو وحجم السكان ومنه نتائج عسكرية ملموسة.

٢- تدفقات المهاجرين واللاجئين عبر الحدود الدولية. وما تنتج عنهم من ضغوط.

٣- التنافس حول الموارد لمواجهة الضغوط السكانية. (محمد إبراهيم حسن، ٢٠٠٤، ١٣٦)

فوجود فارق في حجم السكان ونموه داخل دولة معينة قد يزيد من أخطار عدم الاستقرار وقيام حروب، حيث تشعر بعض الدول أنها لديها القدرة على تجنيد أكبر عدد من الأفراد خاصة إذا كانت هناك فئات شابة، ومنه كلما كان حجم القوات كبير فإنها سوف تُحقق مكاسب بسهولة، وفي الجهة المقابلة فإذا كانت الدولة تعاني من انخفاض النمو فإنها تصبح مهددة من قبل جارتها، لكن هذه القضية الآن أصبحت غير مطروحة حيث يمكن تعويض هذا النقص من جهة التكنولوجيا (الكيف مقابل الكم)،

أما تدفقات المهاجرين واللاجئين عبر الحدود الدولية فلها آثار أمنية كبيرة ويرى نزلي شكري (Nazli Choucri) في دراسته السكان والنزاعات، أن الهجرات واسعة النطاق عبر الحدود الوطنية كثيرًا ما تسببها المشاكل السياسية في البلدان المصدرة، أو الحوافز الاقتصادية في البلدان المستقبِلة، ومنه فحجم هذه الهجرة قد تكون له آثار عميقة على العلاقات بين الدول (أحمد علي إسماعيل، ١٩٩٧، ١٦١)، فهذه التحركات يمكن أن نستشِفَ تأثيرها من عدة نواحي:

أولا: إذا كانت مجموعة اللاجئين الجُددْ لها تجانس عرقي مع العرقية الموجودة في البلد المُضيف فمن المُمكِن أن تُشكِل كُتلةً جديدة تعتبر تهديدًا للبلد المضيف بالانفصال عنه.

ثانيا: إن تحرك اللاجئين أو المهاجرين تُجاه المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة، فإن البلد المضيف يخشى أن تسيطر هذه الأعداد على الإقليم (ومنه تشكيل جماعة جديدة).

ثالثا: قضية اللاجئين أو المهاجرين تطرح أمور تتعلق بالهوية الثقافية خاصة التدفقات الكبيرة الكافية لتغير التركيبة العرقية للدولة، ومنه خلق مُشكِلات مع المجموعة الأصلية للدولة.

رابعا: التدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين يمكن أن تؤدي إلى امتداد النزاع إلى البلد المضيف مثلما حدث في مخيمات اللاجئين الكمبوديين داخل تايلندا. (فتحي محمد أبو عيانة، ٢٠٠١، ١٩٣)

وقد أدت أشكال الهجرات المختلفة إلى خلق وتغذية نزاعات مختلفة كانت البداية بهجرات الشمال إلى الجنوب للاستيطان وأفرزت نظام المستوطنات البيضاء، وأصبحت مصدرا للنزاع (صبري فارس الهيثي،

٢٠٠٠، ١٠١). ونلاحظ أيضا أن تدفقات اللاجئين والمهاجرين تسهم بنسبة كبيرة في حدوث نزاعات سواء داخلية أو بين الدول، مشكلة بذلك تحديا للحكومات والمجتمع العالمي، خاصة الدول النامية، وهذه الأعداد تصبح فاقدة للفعالية إذا لم تكن هناك قيادة فعالة.

فمثلا عام ٢٠٠٨ بلغ عدد النازحين داخليا في العالم ٢٦ مليون شخص في نهاية العام وذلك بسبب النزاعات وإذا كانت الأرقام وحدها الا تعكس بشكل متعمق الازمة المستعصية طويلة الأجل التي يعيشها النازحون داخليا، أو مشاكلهم اليومية، أو حالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها توفر مؤشرات قابلة للقياس لما يتعلق بالنزوح. وكان هناك أكثر من ٩٠٠ ألف حالة نزوح جديدة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ عندما بلغ عددها ٣,٧ مليون حالة نزوح جديدة. وثمة خمسة بلدان تصدرت قائمة البلدان الأكبر عددا من حيث السكان النازحين داخليا مقارنة بغيرها من البلدان، فيما احتفظت البلدان الأربعة الأولى مكانها حتى نهاية ٢٠٠٧ .وبلغت نسبة النازحين داخليا في البلدان الثلاثة الأولى معا – السودان وكولومبيا والعراق– ٤٥ في المئة من مجموع النازحين في العالم. كما ارتفع عدد النازحين داخليا في الصومال إلى ١,٣ مليون نازح داخلي بعد عام من النزاع المتواصل في حني انخفض العدد في أوغندا ليقل عن المليون نظرا لاستمرار حركات العودة. ويمكن ملاحظة الأرقام في الجدول التالي:

الجدول 3. حالات النزوح الجديدة واسعة النطاق المعلن عنها

البلد	عدد النازحين داخليا في نهاية عام 2008
الفلبين	600,000
السودان	550,000 (315,000 في دارفور، 187,000 في جنوب السودان، 500,00 في أبيي)
كينيا	500,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ما لا يقل عن 400,000
العراق	360,000
باكستان	ما يربو على 310,000
الصومال	300,000
كولومبيا	270,000 حتى يونيو/حزيران 2008
سري لانكا	230,000
الهند	ما يربو على 220,000

المصدر: *نينا بيركلاند، النزوح الداخلي: الاتجاهات العالمية للنزوح الناشئ عن النزاع، مختـــارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر المجلد ،٩١ العدد ،٨٧٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ .ص* ١٣٩.

والنقطة الثالثة هي التنافس على الموارد في المناطق التي تواجه ضغوطا سكانية، فالمتغيرات السكانية تؤثر على سلوك الدول بشكل مباشر وغير مباشر، فهناك علاقة تفاعلية تربط بين السكان والموارد والتكنولوجيا.

ولهذا نجد الحكومات تولي اهتماما كبير لهذه القضية، ولهذا نجد بعض الدول تتجه إلى إتباع سياسات عدائية من أجل الحصول على الموارد لتأمين حاجات أفرادها.

ونجد أيضا أن الضغط السكاني يزيد من حاجة الدول إلى اكتساب أرض جديدة وموارد خارجية للتعامل مع الآثار الناجمة عن زيادة النمو السكاني والكثافة في بعض المناطق التي تعرف حساسية كبيرة، ولهذا فإن فرضية التوسع الخارجي من طرف الدولة لتأمين هذه الموارد تصبح مؤكدة، ضِف إلى هذا أن المستوى الاقتصادي للدولة قد يشكل سببا للنزاع بسبب نقص الهياكل الإنتاجية، وزيادة عدد السكان ومنه نؤكد فرضية "مالتوس" حول عدم التناسب بين الزيادة السكانية والغذاء.

وقد تعتبر تركيبة السكان من حيث العمر هي الحل لتفادي مشكل الموارد الاقتصادية، بحيث توجه الفئات الشُبَانِية إلى قطاعات الإنتاج حتى لا تصبح هذه الفئة هي مصدرا للنزاعات (عماد جاد، ١٩٩٥، ٦٣) نتيجة الفراغ وإتباع الدولة لسياسات سلبية تجاه هذه الفئة.

عموما إذا تبلور وضع حاجة الدولة إلى الموارد فإنه يمكنها أن تلبي ذلك من خلال التجارة أو التوسع الخارجي أو الغزو الأمر الذي يؤدي في حالة التوسع الخارجي إلى نشوب نزاعات خارجية، لتأخذ نمطين:

- النزاع مع البلد المستهدف للتوسع والغزو.
- النزاع مع البلد الذي يتبع نفس السياسة التوسعية.

ومن الأمور الملفتة للانتباه في هذه القضية هي أن البلاد التي تعاني من ضغوط ديمغرافية زائد وجود اختلافات عرقية، فإن المشكل يصبح أقرب إلى قيام نزاع داخلي في أي لحظة، وذلك من خلال ممارسة النظام لسياسات تميزية ضد جماعات أخرى، تسفر عن ظهور " لا مساواة" بين الجماعات المختلفة، ليس بدافع التفوق في القدرات العلمية، وإنما هي محصلة لسياسات تمييزية تمارس من قبل السلطة الحاكمة أو من طرف جماعة مسيطرة على أساس لغوي أو ديني أو عرقي.

مما سبق يمكن أن نستنتج مجموعة من النقاط مرتبطة بالتغيرات السكانية، وصلتها بالنزاعات حيث نجد أن:

١- وجود ضغط سكاني لا يتناسب مع الموارد الموجودة داخل الدولة قد يصبح عامل محرك لقيام نزاع داخلي خاصة إذا لم تستَطع الدولة تحقيق المطالب الشعبية، وفي الجهة المقابلة قد تكون سببًا لقيام حرب إقليمية نتيجة إتباع الدول لسياسات عدوانية توسعية لتأمين هذه الاحتياجات. تؤكد دراسات عدة التصور السائد بأن النزاعات تفاقم الفقر والجوع. وتبين دراسة لكوهن وماسسرا عام ٢٠٠٤ الى ان النزاعات تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، وأن الحروب الأهلية التي شهدتها أفريقيا منذ منتصف الستينات وحتى عام ٢٠٠٠ آلفت الإنتاج الزراعي في المنطقة أآثر من ١٢٠ مليار دولار أمريكي. وتشير دراسة لغاتس في عام ٢٠١٢ إلى أن عاماً واحداً من النزاع مهما كان محدوداً يكفي لزيادة من

يعانون نقص التغذية بنسبة ٠,٨ في المائة؛ وأن خمسة أعوام من النزاع الحاد يمكن أن تزيد عدد هؤلاء بنسبة ٨ في المائة. أما النزاع المتوسط الحدة (٢٥٠٠ وفاة في خمس سنوات) فيزيد عدد من يعانون نقص التغذية بنسبة ٣,٣ في المائة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٥، ١)

٢- التكوين العمري للسكان هو عنصر محرك جدا للنزاع، فالكتل الشبابية العالية التعليم التي تواجه فُرص عمل محدودة هذا الوضع يخلق عندها عدم الرضا السياسي مما يدفع بها إلى محاولة تغير الأمر الواقع، خاصة إذا كانت البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة هشة.

يتفق الجميع عمومًا على أن الشباب يميلون إلى أن يكونوا في طليعة التحولات الاجتماعية وأحيانًا السياسية المهمة في البلدان التي يمكن أن تتجلّى فيها الاستقطاب بين الفئات. عند البحث عن اتجاهات الاستقطاب في الرأي العام عبر الزمن، يجب أخذ التمييز بين الأجيال والتغييرات الجيلية في الاعتبار يلاحظ Evans أنه "قد يكون الجيل القادم هو الذي يتطرّف". (economic and social commission for western asia, 2015, 3)

٣- الاختلافات الاثنية (لا تشكل في حد ذاتها مصدرا للنزاع)، وأصبحت بعد نهاية الحرب الباردة من بين أهم الخصائص التي تميز النزاعات الداخلية، وطبعا فهي ناتجة كما أسلفنا الذكر عن عدم المساواة في توزيع الموارد، وخير دليل على عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، جنوب السودان الذي يعتبر أطول نزاع في القارة الإفريقية دون أن ننسى الأمور غير المادية التي تعاني منها هذه الأقليات في مختلف الأقطار النامية. غير انها مسالة خاضعة للتسيس لارتباطها بموازين القوة والهوية داخل الدولة وغالبا يتم التحفظ عن عدد السكان حسب التقسيم العرقي حتى تبقى الهيمنة لجماعات معينة، إذ يصبح إحصاء السكان في البلدان متعددة الاثنيات مسببا للنزاع حيث ترى كل اثنية انها من خلال اعداده هناك مبرر لبقائها المهيمنة على الحياة السياسية، ويصبح أيضا صراعا هوية خاصة إذا كانت جماعة ما تعتمد على نسب الانجاب او هجرات افرادها من أقاليم إلى أقاليم أخرى، وبالتالي زيادة نسبتهم كما يرتبط الخوف من تعرض عرقية ما الى الإبادة والتطهير بسبب زيادة اعدادهم او برغبة جماعة ما زيادة اعدادها لممارسة السلة منفردة، وذروة الخطر عندما يصبح عدد افراد عرقية ما محدد لهوية البلد . (علاء عبد الرزاق، ٢٠١٨، ١٨٧).

ارتبطت التوترات العرقية خاصة بعد الحرب الباردة في بعض الحالات بالصراعات عنيفة كما في روسيا والصين والهند وباكستان وسريلانكا وتايلاند وفيتنام وبورما وإندونيسيا والفلبين وبابوا غينيا الجديدة بشكل عام بعلاقات الأغلبية والأقلية العرقية. لذا، يستلزم الصراع العرقي دائما إحصاء حجم الجماعات التي تكون معدلات نموها منخفضة أو سلبية، والتي تهُددها الاندماجات. هذه الجماعات، التي تشعر بالحصار، تستجيب بتنمية وعي جماعي، وهذا غالباً ما يشمل: مؤيد للولادة الحملات الانتخابية –

صراعات سلمية تخُاض على المدى الطويل. هذا النوع من الصراع العرقي الديموغرافي– حرب ثقافية حول الأعداد – لا يضر أحدا، ولكن بمجرد أن يحاول السياسيون المتشككون وأتباعهم اختصار الطريق وتصحيح الخلل عن طريق الإخلاء القسري لجماعة عرقية أخرى، يصُبح الوضع الديموغرافي قاتلا .(Riwanto Tirtosudarmo,2006,15)

٤–التحرك السكاني الذي يعد من بين أهم المتغيرات حيث يؤدي إلى إحداث تَغيُر في البنية السكانية، بدخول عرقيات جديدة والتأثير الاقتصادي على موارد الدولة، ضِف إلى ذلك حدوث نزاعات بين الدول المستقبِلة والدولة الأصليَة للمهاجرين، وحدوث صِدامات بين الجماعات الوافِدة والسكان الأصليين (الأوربيون والهنود الحمر، الأوربيون في جنوب إفريقيا،الهجرات البيئية في شرق افريقيا وفي إقليم دارفور).

3. ٢ المتغيرات السكانية كناتج (حوصلة) للنزاعات:

يرتبط هذا الأمر بمدى استمرارية النزاعات، فإذا كانت الفترة طويلة فإن الأضرار سوف تكون وخيمة، مثلما حدث في البحيرات الكبرى لإفريقيا، أو في الشرق الأوسط (إيران–العراق)، وقد تكون الفترة قصيرة جدا لكنها مكلفة جدا، مثلما حدث بين السلفادور وهندوراس في حرب لم تدم سوى ساعات قلائل إلا أن عدد الضحايا بلغ حوالي ١٠٠٠ قتيل.

ويتجلى هذا التأثير على السكان في:

١–تناقص عدد السكان بسبب سقوط الضحايا، وارتفاع معدل الوفيات لدى الفئات المقاتلة، وتضرر فئة الأطفال بسبب نقص الغذاء، وخاصة في البلدان الأكثر فقرا، فقد اتضح أنه خلال الحرب الأهلية في بنغلادش ارتفعت وفيات الأطفال إلى حوالي ١٥% من الوفيات (Julie Merttus, 1997, 2). فمثلا تسبب النزاع المستمر منذ عام ٢٠١١ في حدوث تغيرات جذرية في الخريطة السكانية للبلاد، نتيجة عدة عوامل منها اللجوء والهجرة والنزوح، وارتفاع معدل الوفيات، وتغير معدلات الخصوبة في بعض المناطق ويعتبر الانخفاض الكبير في عدد السكان، مقارنة بما كان متوقعا دون النزاع، خسارة لا تعوض في رأس المال البشري السوري. (زكي محشي وآخرون، ٢٠٢٢، ٤٦). والمثال الاخر هو حجم الخسائر البشرية في نزاع اثيوبيا الداخلي اذ تكبّدت إثيوبيا خسائر بشرية واقتصادية فادحة جرّاء الحرب الأهلية التي اندلعت في إقليم تيجراي أواخر عام ٢٠٢٠م، وامتدت لاحقًا إلى أقاليم أخرى مثل أمهرة وعفر. على الصعيد البشري، قدّرت المنظمات الحقوقية أن الحرب أدّت إلى مقتل مئات الآلاف من المدنيين والمقاتلين، مع تفاوت التقديرات بين ١٨٠,٠٠٠ إلى ٦٠٠,٠٠٠ قتيل؛ نظرًا لصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة وغياب الشفافية الحكومية (أحمد جمال الصياد و عاطف محمود دبل،٢٠٢٥،www).

٢- النزاعات خاصة العنيفة منها تكون لها تأثيرات سلبية بسبب الوفيات الكثيرة لدى العمر المتوسط الذي يشارك في القتال، وبعد النزاع بارتفاع الأطفال حديثي الولادة. يمكن تقسيم الخسائر السكانية الناجمة عن الحرب إلى أربعة عناصر أساسية: ١) الجنود والضباط الذين قتُلوا وقضوا في الحرب؛ ٢) السكان المدنيون الذين لقوا حتفهم كنتيجة مباشرة للحرب (القصف، العمليات العسكرية، الإرهاب، إلخ) والآثار غير المباشرة للحرب زيادة الوفيات بسبب سوء التغذية، الجوع، الأوبئة، إلخ. ٣) عدد الأطفال الذين فقدوا عائلاتهم نتيجة لانخفاض التنوع العرقي خلال الحرب؛ ٤) الفرق بين عدد الوافدين إلى البلاد وعدد المغادرين منها. للحصول على بيانات أدق حول الخسائر التي لا يمكن تعويضها في صفوف الخدمة العسكرية، وبالاستناد إلى بيانات عدد الرجال حسب الفئة العمرية، يمكننا أيضا تحديد ما يلي: كم عدد الرجال من فئات عمرية معينة، وكم عددهم المفترض في يوم معين لو لم تكن هناك حرب. بمعنى آخر، يجب مقارنة بيانات التعداد الفعلية ببيانات حسابية افتراضية، تتعلق بالفئة العمرية نفسها. ويمكن اعتبار الفرق بينهما خسائر صافية متكبدة نتيجة للحرب (Milena PALCZEWSKA,2016,222).

٣- أما التركيب الجنسي للسكان فيحدث فيه اختلال، نتيجة مشاركة الشباب في الحروب وهو ما يؤدي إلى نقص عدد الذكور، وارتفاع نسبة الإناث (أحمد وهبان، ٢٠٠٤، ٢٨٦-٢٨٧)، لأن الخسائر المباشرة تَتَمثل أساسًا في موت الرجال صغار السن لمشاركتهم في القتال أو نتيجة استهدافهم من طرف الخصم، وعندما يكون هناك محاربون من أعمار مختلفة فالعرف يقتضي بأن يتعرض الأصغر سِنًا لأشد الأخطار وهو تقليد عسكري عام وقديم، ونجد أن الجيوش تعتمد دائما على فئة الشباب ولهذا يحدث تناقص في هذه الأعداد. (عماد جاد، ١٩٩٥، ٦٦)

٤- التأثير على التوزيع الجغرافي للسكان نتيجة الهجرات الواسعة والفرار من مناطق النزاع بحثا عن الأمن، وعمليات الطرد والترحيل مثلما يحدث داخل فلسطين وهذا ما يؤدي بدوره إلى حدوث شرخ كبير داخل المجتمعات والتأثير على تركيبها وحجم وتوزيع سكانها بحيث يصبح هناك اكتظاظ في المدن القريبة من المركز (حالة سوريا اليوم). في حين قد تتسبب بعض أطراف النزاع، في حدوث نزوح، فإنها تتعمد في بعض الحالات إحداثَه وهدا انتهاك لحقوق الانسان وانتهاك لحاجات الجماعات الاثنية وهناك أساليب تكتيكية أخرى مثل تدمير البنى الأساسية، قصداً أو عشوائياً، واستخدام أسلحة مدمرة وفي كل الحالات فان هده السلوكيات يحدث النزوح خاصة في المناطق الحضرية ويحول دون عودة النازحين وتحقيق الاستقرار. وبالمثل، يتسبب استخدام العنف الجنسي، كسلاح حرب في النزوح ويزيد من صعوبة عودة الناجين إلى ديارهم ومجتمعاتهم المحلية بسبب الوصم الذي يلحقهم وانعدام العدالة الذي تواجههم. (ديفيد ماكديفيت، ٢٠٢١، ٤٤).

ذكر تقرير "الاتجاهات العالمية" لعام ٢٠٢٤ الذي أصدرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن النزاع في السودان كان من بين العوامل الرئيسة التي دفعت عدد النازحين قسراً إلى الارتفاع، مردفاً أن عدد السودانيين المهجرين من ديارهم بلغ ١٠,٨ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠٢٣.

وبحسب التقرير، أدت النزاعات المسلحة إلى نزوح الملايين داخلياً، فأشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن العنف المستمر تسبب في تهجير واسع النطاق للسكان. ووفقاً لبيانات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، فإن ما يقارب ١,٧ مليون شخص داخل قطاع غزة، مما يمثل نحو ٧٥ في المئة من سكان القطاع، نزحوا داخلياً نتيجة للحرب.

٥- التأثير على التركيب العرقي للدولة والمجتمع حيث إنه أثناء النزاع، قد يَعمدْ طرف قوى إلى إبادة عرقية معينة نتيجة امتلاكِه للقوة، مما يؤدي إلى حدوث ما يسمى "بالتطهير العرقي" كديناميكية ديمغرافية وتأثيرها على حجم السكان بشكل قسري او طوعي مما ينعكس على الأوضاع الديمغرافية والتركيبة المجتمعية والمثال على ذلك. تشير الأدلة التاريخية إلى أن التطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والمجازر، وتطبيق سياسات وممارسات تمييزية كانت عوامل مهمة في التغير الديموغرافي في البلدان التي تعاني من مستويات شديدة من العنف والعداء بين الأعراق (Mohammad Qasim Wafayezada and Musa Shafiq,2025,04) .

٦- التأثير على استمرارية البقاء: يرتبط انعدام الأمن الغذائي بالنزاع ارتباطا وثيقا .فالتعرض للنزاع يعطل سبل العيش والنظم الغذائية ويجبر الأشخاص على الهجرة. كما يزيد النزاع تكلفة المعيشة حيث أن الأسواق تتعطل وتصبح السلع أكثر ندرة. وقد يؤدي إلى نقص التحويلات العامة أو تعطيلها. كما أن النزاعات الطويلة الأمد قد تتفاقم بسبب انعدام الأمن الغذائي بي عدة أقاليم حول العالم. وقد أثر انعدام الأمن الغذائي على السكان في البلدان المنكوبة بالنزاعات وكانت الآثار الأشد ضررا على أكثر الفئات السكانية ضعفا، بما في ذلك المشردين قسرا، والنساء، والأطفال، والفقراء. وفي هذه البلدان، أدت النزاعات الطويلة الأمد إلى تناقص الموارد الطبيعية النادرة أصلا وإلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٥، ١٧).

٧- الديمغرافية وصراع الموارد: شبح الصراع الناجم عن التغيرات الديموغرافية، كما نظرّ له هومر-ديكسون بوضوح، لم يعد مرتبطاً بالأيديولوجيا العالمية والجيوسياسية، بل بقضية البيئة وندرة الموارد. بمعنى آخر، حولّ كلٌّ من هومر -ديكسون وروبرت كابلان الخطاب حول تهديدات الأمن العالمي من القضايا السياسية التقليدية التي تتعلق بسيادة الدول والحروب التقليدية إلى تهديدات أمنية مترابطة بيئية ديموغرافية أكثر مرونةً ووضوحاً. ومع ذلك فإن تداعيات ذلك على السياسة الخارجية واضحة، كما عبرّ عنها كابلان."الزيادة السكانية، وانتشار الأمراض وإزالة الغابات وتآكل التربة، ونضوب المياه، وتلوث

الهواء، وربما ارتفاع منسوب مياه البحر – ...تطورات ستؤدي إلى هجرة جماعية، وبالتالي إلى صراعات بين الجماعات". على صعيد آخر، أشار هومر –ديكسون، على سبيل المثال، بقوة إلى أن "... استنتاجي الرئيسي واضح: ... ندرة الموارد المتجددة – ما أسميها الندرة البيئية – يمكن أن تسُهم في العنف المدني، بما في ذلك التمردات والصراعات العرقية... في العقود القادمة، سيزداد معدل حدوث هذا العنف"(Riwanto Tirtosudarmo,2006,13).

خاتمة:

يمكن القول أن النظرية الديمغرافية قدمت تحليلا مهمًا، لتفاعل مجموعة من العناصر تشكل مِحورًا مهما لفهم كيف تكون العوامل السكانية إحدى الحوافز الرئيسية المحرِكة للنزاعات الدولية و الداخلية .خاصة وأن العامل البشري على مرِ العصور كان هو المسؤُول الأول عن ما يحدث داخل الدولة و خارجها، وفي نفس الوقت فان نتائج هده النزاعات تكون وخيمة عليه)تشريد، قتل، تطهير عرقي، لجوء.....) عندما تكون عنيفة بدرجة كبيرة، وهذا يمكن تأكيده من خلال نزاعات فترة نهاية الحرب الباردة .أين نجد أن البعد الدولي أصبح متراجعا مقارنة مع ما هو داخلي، حيث تتقاطع الاعتبارات اللغوية و الدينية والعرقية (الاثنية) مشكلةً عناصر مغذية لحروب قد تكون طويلة و مدمرة، لها انعكاسات بنيوية على الدولة(التفكك) وأمنية على المستوى الإقليمي.

يقدم لنا التحليل الديمغرافي نقاط مهمة بتركيزه على معطيات تساعد على فهم حدوث نزاعات سواء بين الدول أو داخل الدولة، حيث إن عدد السكان والاختلافات الموجودة داخل الدولة الواحدة من الناحية القومية خاصة إذا أصبحت مُسيَسة، بالإضافة إلى إشكالية الندرة في الموارد التي تفاقم الوضع بلجوء الدولة للبحث في مناطق حيوية لتأمِينها ومنه قد تَصطدِم برفض دول أخرى ومنه الدخول في نزاعات بِينية.

المصادر:

أولا: المصادر باللغة العربية

١. أحمد علي إسماعيل، (١٩٩٧)، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، د.ط، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢. أحمد وهبان، (٢٠٠٤)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات، ط٢، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٣. حسين عدنان السيد، (١٩٩٦)، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط١، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع.
٤. ديفيد ماكديفيت، (سبتمبر ٢٠٢١)، تسليط الضوء على النزو ح الداخلي رؤية للمستقبل، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة.
٥. زكي محشي وآخرون، (٢٠٢٢)، آليات الاستغلال :التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال النزاع، اليوم التالي (After Day The) .

٦. صبري فارس الهيتي، (٢٠٠٠)، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتكية، ط١، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
٧. عبد الرزاق جلبي، (١٩٨٥)، علم اجتماع السكان، د.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٨. عدنان السيد حسين، (٢٠٠١)، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط١، بيروت: مطبعة سيكو.
٩. علاء عبد الرزاق، (٢٠١٨)، الصراعات الاثنية: دراسة في المفهوم وأشكال الصراع، مجلة كلية القانون والعلوم، السياسية، العدد ٠١.
١٠. عماد جاد، (١٩٩٥)، المتغيرات السكانية والصراعات السياسية، السياسة الدولية، العدد ١١٩.
١١. فتحي محمد أبوعيانة، (٢٠٠١)، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، ط١، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
١٢. فؤاد محمد الصقار، (د.س)، دراسات في الجغرافيا البشرية، د.ط، الإسكندرية: دائرة المعارف.
١٣. كمال حماد، (١٩٩٨)، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط١، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.
١٤. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (٢٠١٥)، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها العدد ٤، النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة نيويورك.
١٥. عبد اللطيف المتدين(٢٠٢٠)، السياسات السكانية بني نظرية مالتوس ونظريات المؤامرة قراءة في كتاب السياسة الدولية وزيادة السكان: بني نبوءة مالتوس القدمية وحلول المالتوسية الجديد، استشراف، الكتاب الخامس .
١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠١٥)، تداعيات النزاع على التنمية البشرية من الطفولة إلى سن الرشد أدلة من المنطقة العربية اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات العدد ٥، الأمم المتحدة بيروت.
١٧. محمد إبراهيم حسن، (٢٠٠٤)، الجغرافية السياسية: دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وانعكاساتها ومشكلاتها إقليميا وسياسيا، د.ط، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
١٨. محمد نصر مهنا، (١٩٩٩)، في تاريخ الأفكار السياسية، د.ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
١٩. محمد نصر مهنا، (د.س)، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، د ط.
٢٠. محمد محمد أحمد عثمان حسينون (٢٠٢٠)، أثر العوامل الجغرافية والديموغرافية الإيرانية على الصراع في منطقة الخليج العربي، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد ١٥، العدد ٠٣.
٢١. نينا بيركلاند(٢٠٠٩)، النزوح الداخلي: الاتجاهات العالمية للنزوح الناشئ عن النزاع، مختـــــــارات من المجلة الدوليـة للصليـب الأحمـر المجلد ٩١، العدد ٨٧٦، ديسمبر/كانون الأول.
٢٢. أحمد جمال الصياد وعاطف محمود دبل (٢٠٢٥)، بين التسوية والانفجار: دراسة مقارنة في إدارة النزاعات الأهلية في إثيوبيا ورواندا، قراءات افريقية،https://www.qiraatafrican.com/30567

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية

1. Economic And Social Commission for Western Asia (Escwa), (2015) Trends and Impacts in Conflict Settings Issue No. 3 Political Polarization or Common Ground? United Nations New York.
2. Jack A. Goldstone, (2002), Population and Security: How Demographic Change Con Lesd to Violent Conflict, Journal of International Affairs, Vol 56, N° 1.
3. Brezis, Elise (2025), The Vicious Cycle Between Demography and War, Mpra Paper No. 124943, Posted 27 Jun 2025.
4. 25.Milena Palczewska (2016), Demographic Aspects of War and Armed Conflicts, Zeszyty Naukowe Aon Nr 4 (105).

5. 26. Julie Merttus, (1999), « The role of racism as a cause or factor in war and civil conflict", Geneva, international conciel on human rights policy, December 3.4-, in : http:// www, international-council, org/public/print, php, 22/05/2007.
6. Riwanto Tirtosudarmo (2006), Population, Ethnicity and Violent Conflict, Population Review Volume 45, Number 1.
7. Mohammad Qasim Wafayezada and Musa Shafiq, (2025), The Demographic Dynamics of Conflict and Violence: Ethnicity, Youth Bulge, and Population Mobility in Afghanistan, https://www.intechopen.com/chapters/1196783.